قانون قيصر.. وماذا سيغير في المشهد السوري للثورة

د. جهاد الاتاسي – المركز السوري سيرز

كيف جاءت تسمية القانون؟

تعود تسمية قانون "سيزر" (قيصر) نسبة إلى اسم مستعار أطلق على مصور سوري منشق عن جيش الأسد عام 2013، واتخذ هذا اللقب كاحتياط أمني للحفاظ على حياته، وكان مصوراً لدى الشرطة العسكرية السورية، وكلف بتصوير جثث المدنيين من ضحايا التعذيب والقتل، وقام بتسريب 55 ألف صورة، بمعدل أربع صور تحديداً لكل جثة، أي أن صوره وثقت ما يزيد عن 11 ألف ضحية سقطوا تحت التعذيب في سجون الأفرع الأمنية لنظام الأسد.

هرب المدعو قيصر إلى فرنسا ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية عام 2014، وعرض شهادته وقدم الملفات التي بحوزته أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، مما أدى الي تشكيل فريق تحقيق دولي لبحث جرائم الحرب المرتكبة في سوريا، للتأكد من صدقية الصور.

كانت رحلة القانون الذي سمي بقانون قيصر (فيما بعد) قد بدأت عام 2016 حيث تم تقديمه في مجلس النواب في الكونغرس الأميركي مرتين في عامي 2016 و2017، ولم يتمكن من تحقيق الفوز بأغلبية الأصوات حينها إلا في نهاية عام بموافقة 377 نائباً ومعارضة 47 آخرين 2017، ثم تم تمرير القانون لإقراره في مجلس الشيوخ عام 2019، حيث تم التصويت عليه بأغلبية 86 صوتاً بمقابل رفض 8، والحاقه ضمن موازنة وزارة الدفاع لعام 2020، وأصبح نافذاً من تاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر عام 2019 عندما وقعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

فقرات من أهم بنود هذا القانون

⇐ مدة القانون 5 سنوات تبدأ من تاريخ توقيع الرئيس الأميركي عليه،

⇐ في موعد لا يتجاوز 180 يوماً من تاريخ سن هذا القانون، اللوائح اللازمة لتنفيذ مثل.

- عقوبات تشمل البنك المركزي السوري
- وتشمل العقوبات أي شخص أجنبي متورط في أحد الأعمال التالية:
  - يوفر دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً مهماً، أو قام وساعد في صفقة كبيرة مع أي كيان للحكومة السورية أو شخصية سياسية رفيعة في الحكومة السورية، أو شخص أجنبي، مقاول عسكري، أو مرتزق، أو قوة شبه عسكرية يعمل عن عمد، بصفة عسكرية داخل سوريا لمصلحة حكومة سوريا أو باسمها،

- تخضع حكومتي روسيا أو إيران، أو شخص أجنبي تابع لتلك الدولتين يكون مشمولا" بالعقوبات فيما يتعلق بسوريا وبموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولي أو أي حكم قانوني آخر يفرض عقوبات على سوريا.
- أي شخص أو جهة دولية أخرى قام بالبيع أو خدمات أو تكنولوجيا أو معلومات أو دعماً مهماً أو أي دعم آخر يسهل بشكل كبير صيانة أو توسيع الإنتاج المحلي للحكومة السورية للغاز الطبيعي أو البترول أو المنتجات البترولية.
- أي شخص أو جهة يقوم في بيع قطع غيار للطائرات أو قطع الغيار التي تستخدم لأغراض عسكرية خدمات بناء أو هندسة مهمة في سوريا لمصلحة الحكومة السورية أو نيابة عنها، أو لأي شخص أجنبي يعمل في منطقة تخضع لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة السورية أو القوات الأجنبية المرتبطة مع الحكومة السورية.

ما العقوبات التي ستُفرَض؟

- تجميد وحجب الملكية الخاصة بتلك الجهات أو الجهات أو الدول ومنع وحظر جميع المعاملات في الممتلكات، والمصالح لتلك الجهات أو الأشخاص إذا كانت هذه الممتلكات والممتلكات موجودة في الولايات المتحدة، أو تكون في حوزة شخص من الولايات المتحدة أو سيطرت، وذلك بممارسة الرئيس الأمريكي لجميع الصلاحيات الممنوحة له بموجب قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية
- من تشمله العقوبات يصبح، غير مقبول للولايات المتحدة أي غير مؤهل للحصول على تأشيرة أو وثائق أخرى لدخول الولايات المتحدة. وأيضاً غير مؤهل لقبوله أو إعادته إلى الولايات المتحدة أو الحصول على أي منفعة أخرى بموجب قانون الهجرة والجنسية وتلغى تلقائياً أي تأشيرة سارية أو تأشيرة دخول أخرى موجودة في حيازة الأجنبي.
- يقوم الرئيس باطلاع الكونغرس على استراتيجيته للمساعدة على تسهيل قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى الخدمات المالية، للمساعدة وتسهيل توصيل المساعدات بشكل آمن وفي الوقت المناسب للمجتمعات المحتاجة في سوريا (وبهذا استثنت العقوبات المنظمات الإنسانية التي تقدم مساعدات للشعب السوري من العقوبات).

تعليق العقوبات

أجاز القانون للرئيس الأميركي أن يعلق كلياً أو جزئياً فرض العقوبات التي يطلبها هذا القانون لفترات لا تتجاوز 180 يوماً، إذا قرر الرئيس أن المعايير التالية قد استوفيت في سوريا من قبل من قبل حكومة سوريا أو حكومة الاتحاد الروسي أو حكومة إيران أو شخص أجنبي إذا:

- لم تعد تستخدم المجال الجوي فوق سوريا لاستهداف السكان المدنيين من خلال استخدام الأجهزة الحارقة، بما في ذلك البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية والأسلحة التقليدية، بما في ذلك الصواريخ والمتفجرات.
- لم تعد المناطق المحاصرة معزولة عن المساعدات الدولية وإمكان الوصول بانتظام إلى المساعدات الإنسانية، وحرية السفر، والرعاية الطبية.
- توقف استهداف للمرافق الطبية والمدارس والمناطق السكنية وأماكن التجمع المدني بما في ذلك الأسواق، في انتهاك للمعايير الدولية.
- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الذين يتم احتجازهم قسراً في نظام السجون في نظام بشار الأسد، وسماح الحكومة السورية بالوصول الكامل إلى التسهيلات نفسها لإجراء التحقيقات من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية المناسبة.
- أن تسمح الحكومة السورية بالعودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين الذين شردهم النزاع.
- أن تتخذ الحكومة السورية خطوات يمكن التحقق منها لإقامة مساءلة ذات معنى لمرتكبي جرائم الحرب في سوريا والعدالة لضحايا جرائم الحرب التي يرتكبها نظام الأسد، بما في ذلك المشاركة في عملية حقيقية وموثوقة للحقيقة والمصالحة.

تأثير القانون في الحكومة السورية وحلفائها

أتاح قانون "قيصر" للولايات المتحدة معاقبة أي شركة دولية تساهم في قطاعات الطاقة أو البناء أو الهندسة في سوريا، وأي شخص يمول النظام. وهذا يعني أن روسيا وإيران ستدفعان ثمن جرائمهما بحق المدنيين في سوريا، بسبب تورطهما المباشر في جرائم حرب الأسد، وستشمل العقوبات "المرتزقة" الروس والميليشيات الإيرانية التي تقاتل إلى جانب قوات النظام. فالقانون يتيح فرض عقوبات على هيئات روسية وإيرانية توفر دعماً مالياً ومادياً وتكنولوجياً لقطاعات الطاقة والدفاع والبناء السورية، أو أي جهات تساهم في إعادة الإعمار، إذ ستكون معظم المؤسسات الروسية عرضة للعقوبات، ابتداء من الجيش الروسي وقيادته، وصولاً إلى منتجي الأسلحة ورجال الأعمال والمقاولين العسكريين الخاصين وصناعة الطاقة. وسيرغم القانون حكومة بوتين على ممارسة ضغط ملموس على النظام، الذي يرفض الدخول في مفاوضات اللجنة الدستورية والعملية السياسية. كما ستشمل العقوبات الميليشيات المسلحة العراقية والافغانية واللبنانية المدعومة إيرانياً. وهذا الضغط قد يساهم بانسحاب القوات الإيرانية من سوريا، وبخاصة مع ما يمر به حلفاء إيران في العراق ولبنان من أزمات سياسية واقتصادية خانقة تزيد من مشكلات إيران وحلفائها مع انطلاق ثورات شعبية في هذه الدول.

- أما فيما يخص تأثير القانون في النظام السوري، فهو إضافة إلى العقوبات، يضعه في خانة الدول المعزولة دولياً، ويمثل عامل ردع كبير له ويوجه رسالة واضحة بأن لا إعادة اعمار في سوريا بوجود الأسد. كما أن مواقف الدول الأوروبية ستتبلور قريباً بما يتماشى مع قانون "سيزر"، ودول الخليج لم يعد بإمكانها بعد هذا القانون القيام بما يخالفه كإعادة العلاقات الديبلوماسية.
- وكذلك سيُعرّضُ القانون الشركات التي كانت تنوي الاستثمار في السوق السورية في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، مثل الشركات اللبنانية والخليجية التي أسست لتكون واجهات النظام للاستثمار، والشركات العالمية كشركة "هواوي" الصينية، و"سيمنز" و"إريكسون"، وكذلك شركات النفط والغاز وشركات التأمين والمقاولات والبناء والمجالات الأخرى، والممولين وشركات الاستثمار ومقدمي الخدمات ورجال الأعمال، جميعها ستمتنع عن دخول السوق السورية لأنها ستخضع لعقوبات وزارة الخزانة الأميركية.
- والقانون سيجبر نظام الأسد على الرضوخ للقرارات الدولية، فهو لا يقتصر على العقوبات فقط، إنما تضمن بنداً لتعليق العقوبات في حال تخلى عن سياساته الحالية، وساعد على إيجاد بيئة مناسبة لانطلاق العملية السياسية بما في ذلك الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ووقف استهداف المدنيين، وايقاف قصف المرافق الحيوية، والسماح بعودة طوعية آمنة وكريمة للاجئين والمهجرين قسرياً.

مراحل صياغة القانون واستحقاقات تنتظر المعارضة السورية

- قانون "قيصر" جاء نتيجة عمل كبير قام به الجالية السورية في الولايات المتحدة، لا سيما "المجلس السوري الأميركي" ومنظمات سورية وأميركية مختلفة، إضافة إلى تقارير المنظمات الحقوقية السورية التي وثقت الانتهاكات في سورية، فهناك منظمة ساعدت في استدعاء قيصر وأخرى أمنت له التأشيرة.
- عملت منظمات وأفراد أطلعوا أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب، وتدارسوا لترتيب صياغة القانون وكتابته والطريقة الأمثل لذلك وصولاً إلى إقراره، وكان عملهم الحقيقي قد بدأ مع الحكومة الأميركية بتقديم المعلومات عن الأسماء والجهات التي تقدم خدمات للنظام، أو تشترك معه في انتهاكاته ضد السوريين، ومتابعة إجراءات القانون وتنفيذه، حتى يتحقق المُراد منه.
- وساهمت قوى المعارضة السورية المختلفة وبخاصة في دول الاتحاد الأوروبي العمل سياسياً وإعلامياً دعوة الدول الأوروبية والحليفة لها، لدعم العقوبات الأميركية ضد نظام الأسد وداعميه، ودفعها لسنِّ تشريعات مشابهة لقانون قيصر، بخاصة أن الشاهد قيصر،

عرض في المجلس الأوروبي في بروكسل، جميع ما وثقه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، التي مارسها نظام الأسد في سجونه.

- وتسعى قوى المعارضة إطلاق حملات إعلامية مكثفة في الولايات المتحدة، والدول الأوروبية لشرح جرائم النظام بحق السوريين، وتعزيز دعم الرأي العام في تلك الدول لأي خطوات تتخذ لمعاقبته، وإعطاء أولوية فرض عقوبات اقتصادية صارمة على مؤسسات النظام وشخصياته، وتعميق أزمته الداخلية، ثم الدفع باتجاه فرض عقوبات على الأطراف والهيئات والأشخاص الذين بنوا علاقات تجارية أو مالية مع النظام، لمنع أي إمكان للتحايل والالتفاف على العقوبات ضد الأسد وحلفائه.

تأثير العقوبات في أوضاع السوريين

- نتيجة صدور "قيصر"، سوف تتغير أوضاع السوريين المعيشية من أسوأ أحوالها في نهاية 2019 الى أحوال أفضل معيشية بعد نفاذ القانون، بالسماح للمنظمات العالمية بالدخول الى الأراضي المحررة والقيام بتقديم الخدمات الإنسانية المطلوبة، وخصوصاً أن الأمم المتحدة ذكرت في تقرير عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا لعام 2019، أن 83 ٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.
- لهذا سيضمن القانون استمرار المساعدات الإنسانية مستثنياً المنظمات الإنسانية من عقوباته، فالقانون لم يستهدف سوى مؤسسات النظام
- كما أن انهيار الليرة الحالي الذي سبق صدور هذا القانون وسيستمر بعده في ظل غياب أي خطة لحكومة الأسد لتحسين هذه الأوضاع داخل مناطق سيطرة النظام مع انتشار الفساد في أركان النظام الذي لا يعنيه إلا استمراره في الحكم مما يسرع في تأكل النظام من الداخل.
- القانون سيترك أثراً واضحاً معنوياً على تذبذبات سعر صرف الليرة والتحويلات المصرفية، وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية. وسيترافق مع ارتفاع في المستوى عام للأسعار وهذا بدوره سينعكس سلباً على الوضع المعيشي، لذا لن يكون أمام السوريين موالاة ومعارضة إلا العمل على استبدال هذا النظام الذي دمر البلاد وجلب لها العقوبات والاحتلالات الأجنبية